السيد الرئيس،
السيدة السكرتيرة التنفيذية للاتفاقية الإطارية،
السيدات والسادة المشاركين،

أود أن أهنئ الحكومة البريطانية على ترأسها المؤتمر الذي يجمعنا خلال هذه الفترة، كما أهنئها على حسن الضيافة وإحكام التنظيم، بالرغم من التحديات التي تفرضها الظروف الراهنة.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للأمانة على الجهد المبذول لإنجاح أشغالنا.

السيد الرئيس،

بعد مضي ست سنوات من اعتماد اتفاق باريس، لا تزال آثار تغير المناخ تزداد حدة.

على غرار العديد من دول العالم، تعاني الجزائر من تفاقم الظواهر المناخية القصوى، كالارتفاع اللامسبوق لمعدلات درجات الحرارة وموجات الحر، بالإضافة إلى التصحر وتدهور الأراضي وندرة المياه، وكذا الأمطار الطوفانية التي تتسبب في خسائر بشرية ومادية جسيمة.

كما أن الجزائر تعتبر نفسها دائما في قلب انشغالات القارة الإفريقية التي على الرغم من أنها لا تساهم إلا بشكل ضئيل في مشكل الاحتباس الحراري، إلا أنها أصبحت الأكثر تضررا من هذه التغيرات المناخية.

بالمقابل تشهد المفاوضات بطئا شديدا من شأنه أن يجعل الوضع أكثر سوءا مما هو عليه الآن، بالرغم من التقارير العلمية التي تؤكد على استمرار ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح الأرض، مما قد يؤدي إلى أضرار أكثر جسامة بالمقارنة مع التي نعاني منها، ولهذا السبب نؤكد على ضرورة توضيح سبل تنفيذ آليات التمويل من أجل عمل مناخي ناجع والخروج بنتائج فعالة وملزمة وعادلة تضع اتفاق باريس حيز التنفيذ الفعلي وتراعي كافة مصالح الدول خاصة الأكثر تضررا من تغير المناخ كالدول النامية والإفريقية، مع ضرورة انشاء إطار مناسب يعتمد على آليات تسمح لجميع الدول الأطراف في اتفاق باريس الاستفادة من الفرص المتاحة من قبل سوق الكربون وكذا المبادرات الأخرى ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تبقى الجزائر ملتزمة بتطبيق الاتفاقية الاطارية واتفاق باريس، **وفقا لإمكانياتها الوطنية** والمبادئ التي تقوم عليها هاته الأطر، حيث تم تكريس حق المواطن الجزائري في العيش في محيط صحي ومستوى معيشي أفضل وكذا مبدأي التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية في برنامج الحكومة، وفقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وقد قامت الجزائر، في هذا الصدد، باتخاذ مجموعة من التدابير، منها:

- إعتماد مخطط وطني للمناخ يشمل 155 نشاطا في مجالي التخفيف والتكيّف،
- بناء وتعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية لرفع التقارير ذات الصلة بآليات الشفافية،
- بناء القدرات البشرية لمتابعة النشاطات ذات الصلة بالسياسة الوطنية حول تغيّر المناخ،
- صياغة النموذج الطاقوي لما بعد 2030، الذي يعتمد على تطوير الطاقات المتجددة،

- اعتماد تأهيل وتوسيع السد الأخضر الذي أنجز في السبعينيات من القرن الماضي، برفع مساحة هذا الغطاء النباتي إلى 4,7 مليون هكتار، لمواجهة ظاهرة التصحر.
- اعتماد برنامج وطني للتشجير من خلال مبادرة "شجرة عن كل مواطن"، لغرس ما لا يقل عن 43 مليون شجرة،
- اعتماد برنامج تحويل 150 ألف سيارة لغاز البترول المميع،
- استحداث هياكل وطنية لتجسيد مشاريع استراتيجية لإنتاج الطاقة النظيفة كالهيدروجين الأخضر.

السيد الرئيس،

تسعى الجزائر من أجل المساهمة في بلوغ الأهداف المسطرة من قبل اتفاق باريس، ولكن نظرا لإمكانياتها المحدودة وتزايد احتياجات سكانها، لازالت بحاجة ماسة إلى دعم فني ومالي كاف للالتزام التام بالأطر الدولية المعتمدة للتصدي لتغير المناخ والمخلفات السلبية لهذه الظاهرة.

فمن الاحتياجات التي يمكن تعدادها في هذا الشأن:

- تطوير القدرات البشرية للقطاعات المعنية، للسماح لها بتقدير آثار الأنشطة التي تقوم بها فيما يتعلق بمجال التخفيف، واعتماد معايير نجاعة تمكنها إذا اقتضى الأمر، من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتصحيح النقائص فيما يتعلق بالتحكم في المناهج المتعلقة بهذا الجانب.
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية للامتثال لأطر الشفافية المختلفة.

سيدي الرئيس،
إن كوكب الأرض يستغيث من أجل إنقاذه.
من أجل إنقاذه من وضع كارثي، ولن يكون ذلك ممكنا إلا بتظافر جهودنا وجهودكم وجهود البشرية جمعاء.

كوكب واحد، مخاطر مشتركة، وحلول عادلة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.